



الجامعة الأردنية

وحدة الإعلام والعلاقات العامة والثقافية

# التقرير الصحفي اليومي

التاريخ : 2014/2/27

اليوم : الخميس

وحدة الإعلام والعلاقات العامة والثقافية

الجامعة الأردنية

هاتف 5355000 – 5355028 (962-6) فاكس: 5300426 (962-6) عمان 11942 الأردن  
Tel: (962-6) 5355000 - 5355028 Fax: (962-6) 5300426 Amman 11942 Jordan  
E-mail: pcrd@ju.edu.jo

محتويات التقرير الصحفي  
اليومي

الصفحة	الموضوع
<b>أخبار الجامعة</b>	
4	الرفاعي يحاضر في "الأردنية"
8	الرفاعي: الملك حاسم في الدفاع عن مصالح الأردن
10	العين الرفاعي : بالتفافنا حول قيادتنا الملهمة قادرون على تجاوز كافة التحديات
14	الرفاعي يدعو للوقف الفوري لتدفق اللاجئين السوريين إلى الأردن
17	العين الرفاعي: الوضع الاقتصادي مقلق.. ويجب وقف تدفق اللاجئين
20	Economic challenges among Jordan's major concerns former PM
22	505 من الموظفين تم تعيينهم في عهد الطراونه و25 فقط من الجنوب
23	"الأردنية" فرع العقبة تحتفل بعيد ميلاد القائد
25	استشارات "الأردنية" يحتفي بتخريج الدفعة الثانية من العاملين في جامعة طرابلس الليبية
26	(الأردنية) تستضيف بني هاني ضمن برنامجها (ريادي أردني)
27	ملص تلتقي في (الأردنية) طلبة المدرسة النموذجية
28	عدد جديد من المجلة الثقافية
<b>شؤون جامعية</b>	
29	وزير التعليم العالي يوافق على إجراء مناقلات بين الجامعات لطلبة «الشتوية»
30	"التعليم العالي" تدرس تجربة الجامعات الخاصة
31	التكنولوجيا تمنح العجلوني دكتوراه فخرية في العلوم والآداب
32	إطلاق مسابقة الملكة عليا للمسؤولية الاجتماعية لعام 2014
34	87 تخصصاً في الجامعات الرسمية «غير معتمدة»
35	أمناء البلقاء التطبيقية ينسب الى مجلس التعليم العالي بالموافقة على موازنة الجامعة للعام 2014
36	بحث قضايا التعليم التمريضي
37	اتحاد الجامعات يحدد مواعيد بطولاته
38	نائب يعتبر دعمه تعيين رئيس جامعة رسمية غلطة وندمان عليها
<b>مقالات</b>	
39	متحف الفنون يطور السياحة ويحل مشكلة البطالة / ابراهيم الغرايبة
<b>إعلانات</b>	
40	إعلان .. إنذار
41	حالة الطقس

42	الوفيات
زوايا الصحف	
44	عين الرأي
45	صنارة الدستور
46	زواريب الغد
47	عناوين الصحف اليومية



## الرفاعي يحاضر في "الأردنية"



قال رئيس الوزراء الأسبق رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الأعيان سمير الرفاعي أن الأردن استطاع بحكمة وحكمة جلالة الملك عبد الله الثاني وبكفاءة مؤسساتنا الوطنية ووعي المواطنين وما امتازت به المعارضة الوطنية من حس بالمسؤولية من تجاوز التحديات التي أدت إلى انهيارات في منظومات الأمن الإقليمي.

وأضاف الرفاعي خلال محاضرة ألقاها في كلية الدراسات الدولية في الجامعة الأردنية اليوم بحضور رئيس الوزراء الأسبق الدكتور معروف البخيت ورئيس الجامعة الدكتور اخليف الطراونة أن الأردن تمكن في هذه البيئة المضطربة من تحقيق إصلاحات سياسية مهمة وأن يحدد اتجاهه وخياراته وإجراء الاستحقاقات الدستورية والقانونية الديمقراطية بالحد الأعلى من النجاح.

وحدد الرفاعي التحديات التي تواجه الأردن داخليا وخارجيا لتشمل الأوضاع السياسية الأمنية في دول الجوار وتطورات الأزمة السورية، وضعف الواقع العربي وتبدل سلم أولوياته وتراجع التضامن العربي، والتطورات الأخيرة على صعيد التسوية الفلسطينية-الإسرائيلية، وتهديد المنظمات والجماعات الإرهابية المتطرفة، والتحديات الاقتصادية الداخلي وواقع المالية العامة للدولة وتراجع الاستثمار، وتراجع دور الطبقة الوسطى وقدرتها على القيام بدورها الوطني والريادي، وتراجع الشعور لدى المواطنين بالعدالة التنموية خصوصا في المحافظات.

وأشار الى أن الأردن استطاع ان يحافظ على موقفه الوطني والقومي والابتعاد التام عن أي تدخل في الشؤون الداخلية للأشقاء وكان الموقف الاردني تجاه الوضع في سوريا، فالاردن ما زال حريصا على إدامة العلاقات العربية الأخوية مع دول الجوار التي تربطه معها روابط تاريخية ومستقبلية ومصالح مشتركة.

وقال أن للأردن مصلحة كما لسوريا في وحدة الاراضي السورية وسلمها الاهلي واستقرارها وازدهارها، إلا انه وجد نفسه امام استحقاقات صعبة وكبيرة وفي مقدمتها ملف اللاجئين السوريين وبكل ما يترتب عليه من تبعات اقتصادية واجتماعية وأمنية مع تنامي حالة من التذمر والقلق لدى الأردنيين عموما من عدم وجود أفق قريبة لأي حل ولعودة الأشقاء السوريين لبلدهم.

وزاد الرفاعي لقد كان واضحا منذ البداية أن الأزمة السورية ستطول، وأن الحسم العسكري الميداني غير وارد ولا حل لها إلا سلميا وبعملية سياسية ترعاها وتتوافق عليها الأطراف الدولية والاقليمية والمحلية، ولكن يبدو إن الحل السلمي السياسي للأزمة السورية ما زال بعيدا وبالتالي فلا بد لنا من التعامل مع ملف اللاجئين بالقدر الأكبر من الوضوح والحسم وقبل اي شيء لا بد من وقف فوري لعملية التدفق او التسرب باتجاه الاردن وكذلك وقف عمليات التسلل من المخيمات المخصصة الى المحافظات التي باتت تشكو من ضغط اللاجئين ومنافستهم للأهالي بفرص العمل والبنية التحتية وما إلى ذلك.

وتابع الرفاعي وفي ذات السياق فإن موقف الدولة الاردنية المنسجم مع ثوابتها ورسالتها لا يمكن الا ان يكون في الخندق المضاد للإرهاب والفكر التفكيري، أينما كان ومهما كانت عناوينه ومبرراته، فقيادتنا الهاشمية تجسد منذ فجر التاريخ الاسلامي عنوانا للاعتدال والتنوير والانفتاح واحترام القيم الانسانية والحوار، وهذا يستدعي إتخاذ كافة الإجراءات لتدعيم مناعة المجتمع الأردني ضد هذه الثقافة الطارئة وتأهيل المؤسسة الدينية الاردنية للقيام بدورها التنويري وكذلك بتطبيق القوانين التي تحد من هذه الظاهرة وتمنع انتشارها وكلنا ثقة بقواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية في قدرتها على الدفاع عن الاردن وامنه واستقراره.

وعلى صعيد التضامن العربي قال الرفاعي فان التحدي الكبير للاردن يتمثل بغياب السند العربي القوي والمؤثر للاشقاء الفلسطينيين في مسعاهم الى التوصل لتسوية عادلة واقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، عاصمتها القدس الشريف، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين ضمن اطار الشرعية الدولية وقراراتها على ان يشمل هذا الحل جميع اللاجئين في الاردن وسوريا ولبنان وغيرها وكذلك حقوق الدولة المضيفة فالأردن له حق التعويض عن كلفة استضافة اللاجئين دون التعارض بين حقوق الأفراد وحق الدولة المضيفة.

ولفت الرفاعي الى ان للاردن ازاء قضية فلسطين بالاضافة الى الالتزام القومي كونها في الاصل قضية عربية التزاما خاصا بحكم الجوار والعلاقة التاريخية الخاصة بين الأردن وفلسطين لذلك فلكل واحدة من قضايا الحل النهائي (الحدود، القدس، اللاجئين، الامن، المستوطنات)، بعد اردني، ولا يقبل الاردن اية تسوية تهدد مصالحه الوطنية العليا.

وقال لقد وقف جلالة الملك عبد الله الثاني موقفا صلبا وحاسما ازاء حماية حقوقنا المترتبة على التسوية وأكد جلالته مستثمرا جميع المنابر الدولية المتاحة وفي زيارته الأخيرة للولايات المتحدة الامريكية ولقاء القمة مع الرئيس اوباما على ضرورة ان تأخذ اية مبادرة او عملية سياسية بعين الاعتبار المصالح الأردنية العليا، والحقوق الفلسطينية التاريخية وفقا للشرعية الدولية وقراراتها ومرجعيات العملية السلمية، وتقوم الدبلوماسية الأردنية بجهود حثيثة ومكثفة للدفاع عن المصالح الأردنية والاطلاع عن كذب على كافة التطورات والمسارات لضمان مصالح الأردن في أية تسوية.

ودعا الرفاعي الى تمتين الجبهة الداخلية، ومواصلة طريق الإصلاح المتدرج الامن والمتفق عليه، ضمن عملية سياسية تكفل شراكة جميع القوى السياسية الفاعلة، وترفض منطق الاستفراد مع استمرار قنوات الاتصال واللقاءات والتشاور مع مختلف مكونات الساحة السياسية وتجديد اليات الحوار، ومع وجود دور طبيعي متقدم للبرلمان الاردني في عملية الحوار الوطني، وتحديد في القضايا التشريعية، وعند النظر في القوانين النازمة للحياة السياسية والحريات العامة.

وقال الرفاعي يبقى التحدي الاقتصادي هو الاصحب والاكثر ارتباطا بواقع الاردنيين الاجتماعي ومستوى حياتهم ودور الطبقة الوسطى ومستقبل التنمية وعدالة التوزيع وواقع المحافظات لافتا الى ان دراسة متخصصة للدين العام خلال الثلاث سنوات الماضية ستكشف بجلاء أن الدين العام قد ازداد من 11.5 مليار دينار الى ما يزيد عن 19 مليار دينار وهي زيادة مرشحة للارتفاع الى ما يزيد عن 21 مليار، نهاية العام الجاري وهذا الواقع مقلق بكل ما تحمله الكلمة من معنى. ولا يمكن ايدا القبول بالاستمرار في هذا النهج ..كما ان التعامل مع هذا الوضع الخطير من تزايد المديونية لن يؤدي الى تجاوز الحدود الامنة للدين العام فحسب بل الى ما هو اخطر من ذلك واعني هنا قدرة الاردن على الاستمرار في تمويل عجز الموازنة المستقبلية، ومن موارد جديدة وبشروط ميسرة او تفضيلية. وازضاف إن مثل هذا الوضع الخطير، يستوجب جهدا اضافيا لتحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة الاستثمار للسنوات القادمة، وكذلك الى بذل جهود وغير تقليدية مع الدول المانحة والشقيقة لشطب الديون من قبل البعض وسداد ديون المملكة للاخرين من قبل البعض الاخر حتى لو كان ضمن خطة سداد طويلة الامد عند استحقاق أقساط هذه الديون.

إن اللجوء الى جملة من الاجراءات التقليدية ضمن خيارات محدودة قد يؤدي في المدى المتوسط الى المزيد من المشكلات وستكون لها اثار عكسية على النشاط الاقتصادي وزيادة الاستثمار الاجنبي المباشر وحث الاستثمار القائم على مواصلة نشاطه وعدم تسربه الى الخارج.

ونوه الرفاعي إلى أن زيادة الإيرادات لن تتأتى إلا من خلال تحسين المناخ الاستثماري وزيادة الاستثمار، أما زيادة الضرائب والرسوم فتساهم في تعميق الأزمة، وإن حماية الطبقة الوسطى وتدعيم مكانتها واستعادة دورها الريادي في الحياة العامة أمر في غاية الأهمية للحفاظ على استقرار الوطن وازدهاره، وأن واجب تنمية المحافظات وفق خطة وطنية شاملة لا يمكن أن يتأتى دون ترجمة واضحة في خطة الموازنة العامة وعلى أسس ومعايير قابلة للتنفيذ وضمن برامج زمنية محددة تتيح المساءلة والتقييم.

وقال أن الأوان للبدء في تنفيذ برنامج اللامركزية أو الحكم المحلي في المحافظات بحيث يكون لكل محافظة مجلس محلي منتخب، يشارك في صنع القرارات المتعلقة بتنمية المحافظة ويحدد أولويات المشاريع والانفاق عليها في المحافظة، ويراقب أداء الأجهزة الحكومية المحلية وسلامة تنفيذ المشاريع مؤكدا أن هذا التوجه سيكون له نتائج إيجابية ليس فقط في إشراك سكان كل محافظة في اتخاذ القرارات التنموية المتعلقة بمحافظتهم، ولكنه أيضا سيمكن مجلس النواب من التفرغ لدوره الدستوري في التشريع والرقابة والابتعاد عن قضايا الخدمات في المحافظات.

وبين الرفاعي أن هذا كله يحتاج إلى خطة عمل واضحة وإلى إصدار قوانين تنظم كل ما يتعلق باللامركزية وإلى تعديل العديد من القوانين النافذة وبالطبع يجب أن يتم كل ذلك قبل بحث قانون انتخاب جديد لمجلس النواب، وحسنا فعل دولة رئيس الوزراء عندما قرر مؤخرا عدم الاستعجال الحكومي بتقديم مشروع قانون انتخاب جديد في هذه المرحلة وأمل أن يكون ذلك بعد تبني مشروع اللامركزية وتنفيذه بالإضافة إلى قانون أحزاب برامجية جديد.

وأكد الرفاعي ضرورة تحديد أولويات المشاريع ضمن الموازنة العامة للدولة، للسنوات القادمة وبحيث تكون الأولوية القصوى للمشاريع التي توظف أكبر عدد ممكن من الأردنيين، وتكرس الشراكة الحقيقية المنهجية مع القطاع الخاص، من خلال الحوافز والمشاريع الرأسمالية والممولة من المنحة الخليجية لتأخذ هذه المنحة مكانها الأنسب في عملية اقتصادية منتجة تكفل خلق فرص عمل

جديدة حقيقية ودائمة لاستيعاب الشباب وتوجيه طاقاتهم نحو الإبداع والتميز بدلا من استنزافها في مشاريع غير منتجة.

وإدار خلال المحاضرة التي حضرها عدد الوزراء السابقين وأعضاء هيئة التدريس وحشد من طلبة الجامعة مداخلات حول قضايا محلية وارتباطها مع قضايا اقليمية وعالمية.

وكان رئيس الجامعة الدكتور اخليف الطراونة قد التقى في مكتبه العين الرفاعي وقدم له لمحة موجزة حول مسيرة الجامعة وانجازاتها وتطلعاتها المستقبلية.

وأعرب الطراونة عن امتنانه وتقديره للرفاعي على تلبية الدعوة لإلقاء المحاضرة في رحاب الجامعة التي تتيح للطلبة والباحثين من زيادة مخزونهم العلمي والثقافي حول قضايا وطنية واقليمية ودولية ملحة في ظل الظروف العالمية الراهنة.



## الرفاعي: الملك حاسم في الدفاع عن مصالح الأردن

طارق الحميدي - اعتبر رئيس الوزراء السابق رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الاعيان سмир الرفاعي التحديات الداخلية والخارجية التي يواجهها الأردن في الشأن الخارجي تتمثل بالاوضاع في دول الجوار وخاصة في سوريا، وضعف التضامن العربي، والتطورات الاخيرة على صعيد القضية الفلسطينية.

وقال الرفاعي خلال محاضرة القاها امس في كلية الدراسات الدولية والعلوم السياسية في الجامعة الاردنية ان التحديات الداخلية تتمثل في الوضع الاقتصادي وتدفق اللاجئين السوريين وتراجع الاستثمار، وتآكل الطبقة الوسطى، تراجع الشعور بالعدالة التنموية وخاصة في المحافظات.

وبين الرفاعي الى أن الاردن استطاع من خلال قيادة جلالة الملك الحكيمة ووعي الشعب الاردني والحس العالي بالمواطنه عند المعارضة اجتياز المرحلة الصعبة والحفاظ على أمن المواطن.

واعتبر أن الاردن استطاع ورغم تعقيدات المرحلة وصعوبة المشهد أن يحافظ على التوازن وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية خاصة الشأن السوري، مبينا أن للأردن مصلحة في استقرار ووحدة وأمن سوريا وشعبها مؤكدا أن الاردن تعامل بكل ما يستطيع بخط دبلوماسي معتدل مع الازمة السورية حتى الان.

وأكد الرفاعي أن قضية اللاجئين السوريين تشكل ابرز التحديات مشددا على ضرورة الوقف الفوري لتدفق اللاجئين الى الاردن ووقف تسربهم الى المحافظات وهو ما أدى الى حدوث حالة من الاستياء بسبب خلق ازمة في فرص العمل والضغط على الموارد.

واعتبر أن الازمة السورية ستطول وأن الحل العسكري غير وارد ولا يمكن أن ينهي الازمة وأن الحل السلمي السياسي هو فقط يستطيع انهاء الازمة على رغم عدم وجود بوادر تلوح في الافق لانهاء الصراع.

واعتبر أن موقف الدولة الاردنية وثوابتها يقف في الخندق المضاد للفكر الارهابي المتطرف خاصة وأن قيادتنا الهاشمية تتميز بالاعتدال والانفتاح مشددا على ضرورة تدعيم جبهتنا الداخلية ضد هذا الفكر بكل الطرق والوسائل.

وشدد أن الاردنيين كلهم ثقة بالقوات المسلحة والاجهزة الامنية وقدرتها على التعامل المهني والعالي مع كل المستجدات لحماية الوطن والدفاع عن الاردنيين.

وحول القضية الفلسطينية بين الرفاعي أن الاردن لن يقبل بأي تسوية على حساب المصالح العليا للوطن معتبرا أن جلالة الملك يقود الدبلوماسية الاردنية في هذا الشأن وأن جلالته حاسم في الدفاع عن مصالح الاردن والاردنيين بالاضافة الى حماية حقوق الشعب الفلسطيني.

وبين أن للأردن كما لكل الدول المضيئة الحق في التعويض عن استضافة اللاجئين دون التعارض مع حقوق اللاجئين أنفسهم وأن الاردن له التزام مع القضية الفلسطينية بحكم التاريخ والجوار المشترك.



واشار ان الواقع الاقتصادي يفرض علينا جهدا مضاعفا لتحفيز الاقتصاد والاستثمار وبذل الجهود مع الدول المانحة لشطب الديون ووضع خطط طويلة الامد لسداد الديون المستحقة.

واعتبر ان الحلول أو اللجوء الى الاجراءات التقليدية سيؤدي على المدى المتوسط الى مزيد من التحديات وأن زيادة الإيرادات لن تتأتى الا من خلال العمل على زيادة الاستثمار وتحفيز الاقتصاد بصورة فعالة, مشيرا الى أن زيادة الضرائب والرسوم ستسهم في تعميق الازمة ولن تحلها.

وبين أن حماية الطبقة الوسطى أمر مهم وحيوي لحماية الوطن وأن تنمية المحافظات يجب أن تكون ضمن أسس ومعايير قابلة للتطبيق تتيح المساءلة والتقييم.

وبين الرفاعي أنه ان الاوان لتنفيذ برنامج اللامركزية في المحافظات بحيث يكون لكل محافظة مجلسها المنتخب من اجل اقتراح وتنفيذ المشاريع وتحديد الاولويات معتبرا أن مشروع اللامركزية هو الاكثر الحاحا في الوقت الحالي وهو ما سيؤدي الى تفريغ مجلس النواب لدوره الدستوري في التشريع والرقابة.

واكد أنه من الواضح عدم قدرة جهاز الدولة على استيعاب اعداد الخريجين التي تتزايد كل عام مبينا أن هذا الموضوع يجب أن يكون على رأس الاولويات في الشراكة بين القطاع الخاص والعام.

كما بين الرفاعي اهمية اعادة النظر في التعليم العالي ومناهجه واساليبه ولا يعقل أن يتخرج الاف من الطلبة ولا يوجد لهم عمل كما أن تخصصاتهم غير مطلوبة في سوق العمل معتبرا أن هذا خلل يجب معالجته.

وحول السيادة الاردنية على المقدسات بين الرفاعي أن ما يتم مناقشته في الكنيسة هو شأن داخلي وأن السيادة الاردنية باقية على المقدسات ولا يملك أحد سحبها من الاردن.



## العين الرفاعي : بالتفافنا حول قيادتنا الملهمة قادرون على تجاوز كافة التحديات

قال رئيس الوزراء الأسبق رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الأعيان العين سمير الرفاعي أن الأردن استطاع بحنكة وحكمة جلالة الملك عبدالله الثاني وبكفاءة مؤسساتنا الوطنية ووعي المواطن وما امتازت به المعارضة الوطنية من الحسّ العالي بالمسؤولية، بتنظيماتها وتعبيراتها المتنوعة؛ اجتياز المراحل الصعبة، وآخرها ما شهدته السنوات الثلاث الماضية من تحولات استراتيجية، ومنعطفات تاريخية، أدت إلى انهيارات مأساوية في منظومات الأمن الإقليمي بأسره، ودفعت ثمنها الشعوب العربية دماراً وقتلاً وتهجيراً.

وأضاف الرفاعي خلال محاضرة ألقاها أمس الاربعاء في كلية الدراسات الدولية في الجامعة الأردنية بحضور رئيس الوزراء السابق الدكتور معروف البخيت ورئيس الجامعة الدكتور اخليف الطراونة أن الأردن تمكن في هذه البيئة المضطربة من تحقيق إصلاحات سياسية مهمة وأن يحدد اتجاهه وخياراته وإجراء الاستحقاقات الدستورية والقانونية الديمقراطية بالحد الأعلى من النجاح.. وفيما يلي نص المحاضرة..

اسمحوا لي، ابتداءً، أن أتقدم بالشكر الجزيل، للأخوة في إدارة الجامعة الأردنية، على دعوتهم الكريمة، للقاء هذه النخبة المميّزة من الأساتذة والطلاب، وهذا الحضور النوعي الكريم، من رجالات الفكر والسياسة والرأي، للحديث في مجمل التحديات التي تجابه مسيرة وطننا الغالي. ونثق، دائماً، وأبدأً، أننا وبالتفافنا حول قيادتنا الهاشمية الملهمة، قادرون على تجاوز كل مخاطر هذه التحديات، بل وإحالتها إلى فرص، وللمزيد من العطاء والإنجاز والتقدم.

وأشار لقد استطاع الأردن في هذه البيئة المضطربة، أن يحقق إصلاحات سياسية مهمة، وأن يحدد اتجاهه وخياراته. وتمكّن من إجراء الاستحقاقات الدستورية والقانونية الديمقراطية، بالحد الأعلى من النجاح. وتجاوزنا، بالفعل، المراحل الصعبة، التي شهدت حالة من الاندفاع والأجواء السلبية. ونحن الآن، على أبواب مراحل جديدة، فيها العديّد من الفرص، مثلما أنها مليئة بالتحديات الصعبة والجسيمة.

وأضاف الرفاعي، اسمحوا لي، هنا، وبعجالة، محكومة بعامل الوقت، أن ألخص أبرز التحديات، التي تواجهنا، خارجياً وداخلياً. وهي: أولاً؛ الأوضاع السياسية والأمنية في دول الجوار وتطورات الأزمة السورية. ثانياً، ضعف الواقع العربي، وتبدّل سلم أولوياته، وتراجع التضامن العربي. ثالثاً، التطورات الأخيرة على صعيد التسوية الفلسطينية-الإسرائيلية. رابعاً، تهديد المنظمات والجماعات الإرهابية المتطرفة. خامساً؛ التحدي الاقتصادي الداخلي، وواقع المالية العامة للدولة، وتراجع الاستثمار. سادساً، تراجع دور الطبقة الوسطى وقدرتها على القيام بدورها الوطني الريادي. سابعاً، تراجع الشعور لدى المواطنين بالعدالة التنموية، وخصوصاً في المحافظات.

إنني، وأثناء إعداد هذه الورقة، حاولت أن أقسم التحديات السالف ذكرها، إلى داخلية وخارجية. والصحيح، أنني وجدت المحاولة صعبةً، نظراً لتشابك هذه التحديات ولانعكاس كل عنوان من العناوين الخارجية المذكورة، على الواقع المحلي، وتأثرنا المباشر بالتطورات من حولنا.

وباختصار شديد، وفيما يتعلّق بالواقع الإقليمي، تجدر الإشارة إلى أن الأردن، قد استطاع أن يحافظ على موقفه الوطني والقومي، والابتعاد التام عن أيّ تدخل في الشؤون الداخلية للأشقاء. وهكذا كان الموقف الأردني تجاه الوضع في سوريا. فالأردن كان وما زال حريصاً على إدامة العلاقات العربية الأخوية مع دول الجوار، التي تربطه معها روابط تاريخية ومستقبلية ومصالح مشتركة. وللأردن مصلحة -كما لسوريا- في وحدة الأراضي السورية وسلمها الأهلي واستقرارها وازدهارها. إلا أنه

وجد نفسه أمام استحقاقات صعبة، وكبيرة، وفي مقدمتها ملف اللاجئين السوريين، وبكل ما يترتب عليه من تبعات اقتصادية، واجتماعية وأمنية، مع تنامي حالة من التذمر، والقلق لدى الأردنيين، عموماً، من عدم وجود أفق قريبا لأي حلّ ولعودة الأشقاء السوريين لبلدهم. لقد كان واضحاً منذ البداية، أنّ الأزمة السوريّة ستطول. وأن الحسم العسكري الميداني غير وارد. ولا حلّ لها إلا سلمياً، وبعملية سياسية، ترعاها وتتوافق عليها الأطراف الدولية والإقليمية، والمحلية. ولكن يبدو: إن الحلّ السلميّ السياسي، للأزمة السوريّة، ما زال بعيداً. وبالتالي، فلا بدّ لنا من التعامل مع ملف اللاجئين، بالقدر الأكبر من الوضوح والحسم. وقبل أيّ شيء، لا بدّ من وقف فوريّ لعملية التدفّق أو التسرّب باتجاه الأردن. وكذلك، وقف عمليات التسلّل من المخيمات المخصصة إلى المحافظات، التي باتت تشكو من ضغط اللاجئين ومنافستهم للأهالي بفرص العمل والبنية التحتية وما إلى ذلك.

وفي ذات السياق، فإنّ موقف الدولة الأردنيّة المنسجم مع ثوابتها ومع رسالتها، لا يمكن إلا أن يكون في الخندق المضادّ للإرهاب والفكر التكفيري، أينما كان ومهما كانت عناوينه ومبرراته. فقيادتنا الهاشميّة، تجسّد منذ فجر التاريخ الإسلامي عنواناً للاعتدال والتنوير والانفتاح واحترام قيم الإنسانيّة والحوار. وهذا يستدعي، اتخاذ كافة الإجراءات لتدعيم مناعة المجتمع الأردني ضدّ هذه الثقافة الطارئة، وتأهيل المؤسّسة الدينيّة الأردنيّة للقيام بدورها التنويري، وكذلك بتطبيق القوانين التي تحدّ من هذه الظاهرة وتمنع انتشارها. وكلنا ثقة، بالمقابل، بقواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنيّة، وقدرتها على الدفاع عن الأردن وأمنه واستقراره..

وعلى صعيد التضامن العربيّ، فإنّ التحدّي الكبير للأردن يتمثّل بغياب السند العربيّ القويّ والمؤثّر، للأشقاء الفلسطينيين، في مسعاهم إلى التوصل لتسوية عادلة وإقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، عاصمتها القدس الشريف، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين ضمن إطار الشرعية الدولية وقراراتها، على أن يشمل هذا الحلّ جميع اللاجئين في الأردن وسوريا ولبنان وغيرها، وكذلك حقوق الدول المضيفة. فالأردن له حقّ في التعويض عن كلفة استضافة اللاجئين دون التعارض بين حقوق الأفراد الشخصية وحقوق الدولة المضيفة.

إنّ للأردن، إزاء قضية فلسطين، بالإضافة إلى الالتزام القومي، كونها في الأصل قضية عربية؛ التزاماً خاصاً بحكم الجوار والعلاقة التاريخية الخاصة بين الأردن وفلسطين. لذلك، فلكلّ واحدة من قضايا الحل النهائي (الحدود، القدس، اللاجئين، الأمن، المستوطنات)؛ بُعد أردنيّ. ولا يقبل الأردنّ أية تسوية تهدد مصالحه الوطنية العليا.

لقد وقف جلالة الملك عبدالله الثاني موقفاً صلباً وحاسماً، إزاء حماية حقوقنا المترتبة على التسوية. وأكد جلالته، مستثمراً جميع المنابر الدوليّة المتاحة، وفي زيارته الأخيرة للولايات المتحدة الأمريكيّة ولقاء القمّة مع الرئيس أوباما؛ على ضرورة أن تأخذ أية مبادرة أو عملية سياسية، بعين الاعتبار، المصالح الأردنيّة العليا، والحقوق الفلسطينيّة التاريخيّة، وفقاً للشرعيّة الدوليّة وقراراتها، ومرجعيات العملية السلميّة. وتقوم الدبلوماسية الأردنيّة بجهود حثيثة ومكثّفة للدفاع عن المصالح الأردنيّة، والإطلاع، عن كثب على كافة التطوّرات والمسارات، لضمان مصالح الأردن في أية تسوية.

وبالانتقال إلى ملفّاتنا الداخليّة، وضرورات تمثين الجبهة الداخليّة، ومواصلة طريق الإصلاح المتدرّج الأمن والمتفق عليه، ضمن عملية سياسية تكفل شراكة جميع القوى السياسيّة الفاعلة، وترفض منطق الاستفراد؛ فلا بدّ هنا، من استمرار قنوات الاتصال واللقاءات والتشاور مع مختلف مكوّنات الساحة السياسيّة، وتجديد آليات الحوار، ومع وجود دور طليعيّ متقدّم للبرلمان الأردني في عملية الحوار الوطني، وتحديداً في القضايا التشريعيّة، وعند النظر في القوانين النازمة للحياة السياسيّة والحريّات العامّة.

يبقى التحدي الاقتصادي هو الأصعب، والأكثر ارتباطاً بواقع الأردنيين الاجتماعي ومستوى حياتهم ودور الطبقة الوسطى ومستقبل التنمية وعدالة التوزيع وواقع المحافظات. واسمحو لي، هنا، بقدر ما يتيح الإيجاز، أن أتطرق لأبرز العناوين؛

إنّ دراسة متخصصة للدين العام خلال الثلاث سنوات الماضية؛ ستكشف، بجلاء، أن الدين العام قد ازداد من 11.5 مليار دينار، إلى ما يزيد عن 19 مليار دينار. وهي زيادة مرشحة للارتقاع إلى ما يزيد عن 21 مليار، نهاية العام الجاري. وهذا الواقع مقلقٌ بكلّ ما تحمله الكلمة من معنى. ولا يمكن أبداً القبول بالاستمرار في هذا النهج.. كما أنّ التعامل مع هذا الوضع الخطير من تزايد المديونية لن يؤدي إلى تجاوز الحدود الآمنة للدين العامّ فحسب، بل إلى ما هو أخطر من ذلك. وأعني هنا: قدرة الأردنّ على الاستمرار في تمويل عجز الموازنة المستقبلية، من موارد جديدة، وبشروط ميسرة أو تفضيلية.

إنّ مثل هذا الوضع الخطير، يستوجب جهداً إضافياً لتحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة الاستثمار للسنوات القادمة. وكذلك، إلى بذل جهود حثيثة وغير تقليدية، مع الدول المانحة والشقيقة، لشطب الديون من قبل البعض، وسداد ديون المملكة للآخرين من قبل البعض الآخر، حتى لو كان ضمن خطة سداد طويلة الأمد، عند استحقاق أقساط هذه الديون.

إن اللجوء إلى جملة من الإجراءات التقليدية ضمن خيارات محدودة، قد يؤدي في المدى المتوسط، إلى المزيد من المشكلات. وستكون لها آثارٌ عكسية على النشاط الاقتصادي وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وحث الاستثمار القائم على مواصلة نشاطه وعدم تسريه إلى الخارج.

إنّ زيادة الإيرادات لن تتأتى إلا من خلال تحسين المناخ الاستثماري وزيادة الاستثمار. أما زيادة الضرائب والرؤسوم، فتساهم في تعميق الأزمة.

إنّ حماية الطبقة الوسطى وتدعيم مكانتها واستعادة دورها الريادي في الحياة العامة أمرٌ في غاية الأهمية للحفاظ على استقرار الوطن وازدهاره.

كما أنّ واجب تنمية المحافظات، وفق خطة وطنية شاملة، لا يمكن أن يتأتى دون ترجمة واضحة في خطة الموازنة العامة وعلى أسس ومعايير قابلة للتنفيذ، وضمن برامج زمنية محددة تتيح المساءلة والتقييم..

واعتقد أنه أنّ الأوان للبدء في تنفيذ برنامج اللامركزية أو الإدارة المحلية في المحافظات؛ بحيث يكون لكل محافظة مجلسٌ محليٌ منتخبٌ، يشارك في صنع القرارات المتعلقة بتنمية المحافظة ويحدد أولويات المشاريع والإنفاق عليها في المحافظة، ويراقب أداء الأجهزة الحكومية المحلية وسلامة تنفيذ المشاريع. إنّ هذا التوجه سيكون له نتائج إيجابية ليس فقط في إشراك سكان كل محافظة في اتخاذ القرارات التنموية المتعلقة بمحافظتهم؛ ولكنّه أيضاً سيُمكن مجلس النواب من التفرع لدوره الدستوري في التشريع والرقابة والابتعاد عن قضايا الخدمات في المحافظات.

إنّ هذا كلّهُ يحتاج إلى خطة عمل واضحة وإلى إصدار قوانين تنظّم كلّ ما يتعلق باللامركزية، وإلى تعديل العديد من القوانين النافذة. وبالطبع، يجب أن يتمّ كلّ ذلك قبل بحث قانون انتخاب جديد لمجلس النواب. وحسناً فعلت دولة رئيس الوزراء عندما قرّر مؤخراً عدم الاستعجال الحكومي بتقديم مشروع قانون انتخاب جديد في هذه المرحلة. وأمل أن يكون ذلك بعد تبني مشروع اللامركزية وتنفيذه، بالإضافة إلى قانون أحزاب برامجية جديد.

وإلى أن يتمّ ذلك، فهناك ضرورةٌ لتحديد أولويات المشاريع، ضمن الموازنة العامة للدولة، للسنوات القادمة؛ وبحيث تكون الأولوية القصوى للمشاريع التي توظف أكبر عددٍ ممكنٍ من الأردنيين، وتكرّس الشراكة الحقيقية، المنهجية، مع القطاع الخاص، من خلال الحوافز والمشاريع الرأسمالية والممولة من المنحة الخليجية، لتأخذ هذه المنحة (والتي نشكر أشقاءنا في دول الخليج لدعمهم الموصول للأردن)، مكانها الأنسب، في عملية اقتصادية منتجة، تكفل خلق فرص عملٍ جديدة،

حقيقيّة، ودائمة؛ لاستيعاب الشباب، وتوجيه طاقاتهم نحو الإبداع والتميز، بدلاً من استنزافها في مشاريع غير منتجة، بل وستتطلب إدامتها أن نتحوّل للإنفاق عليها خلال سنوات قليلة.

ندرك جميعاً، عدم قدرة جهاز الدولة، بل وعجزه، عن استيعاب الأعداد الكبيرة من الخريجين والشباب الباحثين عن العمل والعيش الكريم. ولكنّ حقّ الشباب في العمل، أمرٌ في غاية الأهميّة وعلى رأس الأولويّات. وهو جديرٌ أن يكون على قمّة أجندة الشراكة بين القطاعين؛ العامّ والخاص، وعلى قاعدة من التوزيع العادل، على مستوى محافظات المملكة، وتبعاً لخصائصها التتمويّة. وبذلك، ستتحقّق الفائدة للاقتصاد وللخزينة العامة، في إطار عمليّة تنمويّة جادّة، تشمل تعزيز الطبقة الوسطى، واستعادة دورها. ولا بدّ من الإشارة هنا إلى ضرورة إعادة النظر في موضوع التعليم والتعليم العالي ومناهجه وأساليبه. وهذا أمرٌ أعتقد إنه بحاجة إلى مراجعة جريئة. فلا يعقل أن يتخرج أكثر من مائة ألف شابّ وشابة من جامعاتنا كلّ عام ولا يجدون فرص عمل. وتخصّصاتهم في حالات كثيرة لا تمتّ إلى حاجة سوق العمل بأية صلة. وأنا أدرك أنّ هذا الموضوع معقّد وحساس وله أبعاد اجتماعية، ولكنه بحاجة إلى معالجة جذرية.

إنّ الشباب هم عدّة المستقبل. وهم منّ وصفهم جلاله سيدنا بفرسان التغيير. وهم الشريحة الأكبر في مجتمعنا؛ إذ أنّ حوالي سبعين في المائة من السكان دون سنّ الثلاثين. إنّ من حق هذه الطليعة أن تقبل ما تريد وترفض ما لا تريد. ومن حقها أن تقرّر كلّ ما يتعلق بمستقبلها. ومن واجب الدولة تمكين الشباب وإفساح المجال أمامهم للمشاركة في الحياة السياسية والعامّة ليساهموا في إعلاء صروح الوطن الغالي وبناء مستقبلهم المشرق بإذن الله.

إنّ من أساسيات واجب الدولة حماية قاعدتها الاجتماعية وتأمين البيئة المناسبة للعمليّة الاقتصادية؛ وتشجيع الاستثمار وتوسعة الاقتصاد والنموّ، وخلق فرص عمل للشباب، والتعامل مع الأولويّات، والإدراك السليم لضرورات التخطيط بعيد المدى، التخطيط القائم على حسابات التنمية الحقيقيّة، الشاملة، المستمرّة، وليس فقط؛ الحسابات الآنيّة، المؤقتة.

وفي الختام، أجدّد الشكر للحضور الكريم، وللأخوة القائمين على هذا اللقاء، وحمى الله الأردنّ، قوياً، منيعاً، آمناً، مستقراً، مزدهراً، في ظلّ قائدنا المفدى، مولاي جلاله الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، حفظه الله ورعاها.. ونسأله، جلت قدرته، أن يجنّب الشعب الأردنيّ الأبّي كلّ مكروه، وأن يحفظه بكلّ الخير، وأن يديم علينا الظلّ الهاشميّ الظليل.



## رئيس الوزراء الأسبق يؤكد في الجامعة الاردنية على ضرورة مواصلة الإصلاح "المتدرج الآمن" والمتفق عليه الرفاعي يدعو للوقف الفوري لتدفق اللاجئين السوريين إلى الأردن

دعا رئيس الوزراء الأسبق العين سمير الرفاعي إلى "الوقف الفوري" لعملية تدفق اللاجئين السوريين إلى الأردن، وكذلك وقف عمليات التسلل من المخيمات المخصصة لهم إلى المحافظات. مقدرًا أن "الحل السلمي السياسي للأزمة السورية ما يزال، كما يبدو، بعيدًا". وقال الرفاعي، خال محاضرة ألقاها في كلية الدراسات الدولية في الجامعة الأردنية أمس، إن الأردن "استطاع بحنكة وحكمة جلالة الملك عبدالله الثاني، وكفاءة مؤسساتنا الوطنية، ووعي المواطن، وما امتازت به المعارضة الوطنية من حس بالمسؤولية، تجاوز التحديات التي أدت إلى انهيارات في منظومات الأمن الإقليمي".

وأضاف الرفاعي أن الأردن "تمكن في هذه البيئة المضطربة من تحقيق إصلاحات سياسية مهمة، وأن يحدد اتجاهه وخياراته وإجراء الاستحقاقات الدستورية والقانونية الديمقراطية، بالحد الأعلى من النجاح".

وحدد الرفاعي، ويشغل حالياً رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الأعيان، التحديات التي تواجه الأردن داخليا وخارجيا، لافتا إلى أنها تشمل الأوضاع السياسية الأمنية في دول الجوار، وتطورات الأزمة السورية، وضعف الواقع العربي، وتبدل سلم أولوياته، وتراجع التضامن العربي.

كما عد من ضمن التحديات "التطورات الأخيرة على صعيد التسوية الفلسطينية-الإسرائيلية، وتهديد المنظمات والجماعات الإرهابية المتطرفة، والتحديات الاقتصادية الداخلي، وواقع المالية العامة للدولة، وتراجع الاستثمار، وتراجع دور الطبقة الوسطى وقدرتها على القيام بدورها الوطني والريادي، وتراجع الشعور لدى المواطنين بالعدالة التنموية خصوصا في المحافظات".

وأشار إلى أن الأردن "استطاع ان يحافظ على موقفه الوطني والقومي، والابتعاد التام عن أي تدخل في الشؤون الداخلية للأشقاء. مؤكدا أن الأردن ما يزال حريصا على إدامة العلاقات العربية الأخوية مع دول الجوار.

وقال إن للأردن "مصلحة كما لسورية في وحدة الأراضي السورية، وسلمها الأهلي واستقرارها وازدهارها"، إلا أن الأردن "وجد نفسه أمام استحقاقات صعبة وكبيرة، وفي مقدمتها ملف اللاجئين السوريين، وبكل ما يترتب عليه من تبعات اقتصادية واجتماعية وأمنية، مع تنامي حالة من التذمر والقلق لدى الأردنيين عموما، من عدم وجود آفاق قريبة لأي حل ولعودة الأشقاء السوريين لبلدهم".

وزاد أن الأزمة السورية "كان واضحا منذ البداية أنها ستطول"، وأن "الحسم العسكري الميداني غير وارد، ولا حل لها إلا سلميا، وبعملية سياسية ترعاها وتتوافق عليها الأطراف الدولية والإقليمية والمحلية".

ورأى أن "الحل السلمي السياسي للأزمة السورية ما زال، كما يبدو، بعيدا"، داعيا إلى "التعامل مع ملف اللاجئين بالقدر الأكبر من الوضوح والحسم، وقبل أي شيء لا بد من وقف فوري لعملية التدفق، أو التسرب باتجاه الأردن، وكذلك وقف عمليات التسلل من المخيمات المخصصة إلى المحافظات، التي باتت تشكو من ضغط اللاجئين، ومنافستهم للأهالي، بفرص العمل والبنية التحتية وغيرها".

وتابع أن "موقف الدولة الأردنية المنسجم مع ثوابتها ورسالتها لا يمكن إلا أن يكون في الخندق المضاد للإرهاب والفكر التفكيري، أينما كان، ومهما كانت عناوينه ومبرراته".

وقال، في هذا السياق، "قيادتنا الهاشمية تجسد منذ فجر التاريخ الإسلامي عنوانا للاعتدال والتنوير والانفتاح واحترام القيم الإنسانية والحوار، وهذا يستدعي اتخاذ كافة الإجراءات لتدعيم مناعة المجتمع الأردني ضد هذه الثقافة الطارئة، وتأهيل المؤسسة الدينية الأردنية للقيام بدورها التنويري، وكذلك بتطبيق القوانين، التي تحد من هذه الظاهرة، وتمنع انتشارها وكلنا ثقة بقواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية في قدرتها على الدفاع عن الأردن وامنه واستقراره".

وعلى صعيد التضامن العربي قال الرفاعي إن التحدي الكبير للأردن "يتمثل بغياب السند العربي القوي والمؤثر للأشقاء الفلسطينيين، في مسعاهم إلى التوصل لتسوية عادلة وإقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، عاصمتها القدس الشريف، وحل قضية اللاجئين ضمن إطار الشرعية الدولية وقراراتها، على أن يشمل هذا الحل جميع اللاجئين في الأردن وسورية ولبنان، وغيرها، وكذلك حقوق الدولة المضيفة، فالأردن له حق التعويض عن كلفة استضافة اللاجئين دون التعارض بين حقوق الأفراد وحقوق الدولة المضيفة".

ولفت الرفاعي إلى أن للأردن إزاء قضية فلسطين، إضافة لالتزامه القومي، اهتماما ومصالح بحكم الجوار والعلاقة التاريخية الخاصة بين الأردن وفلسطين، لذلك "فلكل واحدة من قضايا الحل النهائي: الحدود، القدس، اللاجئين، الأمن والمستوطنات، بعد أردني، ولا يقبل الأردن أية تسوية تهدد مصالحه الوطنية العليا".

وقال لقد وقف الملك عبدالله الثاني موقفا صلبا وحاسما إزاء حماية حقوقنا المترتبة على التسوية، حيث "أكد جلالاته مستثمرا جميع المنابر الدولية المتاحة، وفي زيارته الأخيرة للولايات المتحدة، ولقاء القمة مع الرئيس أوباما، على ضرورة أن تأخذ أية مبادرة أو عملية سياسية بعين الاعتبار المصالح الأردنية العليا، والحقوق الفلسطينية التاريخية وفقا للشرعية الدولية وقراراتها، ومرجعيات العملية السلمية، وتقوم الدبلوماسية الأردنية بجهود حثيثة ومكثفة للدفاع عن المصالح الأردنية والاطلاع عن كذب على كافة التطورات والمسارات لضمان مصالح الأردن في أية تسوية".

ودعا الرفاعي إلى "تمتين الجبهة الداخلية، ومواصلة طريق الإصلاح المتدرج الآمن والمتفق عليه، ضمن عملية سياسية تكفل شراكة جميع القوى السياسية الفاعلة، وترفض منطق الاستفراد مع استمرار قنوات الاتصال واللقاءات والتشاور، مع مختلف مكونات الساحة السياسية وتجديد آليات الحوار، ومع وجود دور طبيعي متقدم للبرلمان في الحوار الوطني، وتحديدًا في القضايا التشريعية، وعند النظر في القوانين الناظمة للحياة السياسية والحريات العامة".

وقال الرفاعي إن التحدي الاقتصادي "يبقى هو الأصعب والأكثر ارتباطا بواقع الأردنيين الاجتماعي، ومستوى حياتهم ودور الطبقة الوسطى ومستقبل التنمية وعدالة التوزيع، وواقع المحافظات"، لافتا إلى أن دراسة متخصصة للدين العام خلال الثلاث سنوات الماضية ستكشف بجلاء أن الدين العام قد ازداد، من 11.5 مليار دينار إلى ما يزيد على 19 مليار دينار، منبها إلى أنها "زيادة مرشحة للارتفاع إلى ما يزيد على 21 مليارا، نهاية العام الحالي".

ورأى أن هذا الواقع "مقلق بكل ما تحمله الكلمة من معنى، ولا يمكن أبدا القبول بالاستمرار في هذا النهج". وقال "إن التعامل مع هذا الوضع الخطير من تزايد المديونية لن يؤدي إلى تجاوز الحدود الآمنة للدين العام فحسب، بل إلى ما هو أخطر من ذلك، وأعني هنا قدرة الأردن على الاستمرار في تمويل عجز الموازنة المستقبلية، ومن موارد جديدة وبشروط ميسرة أو تفضيلية".

واضاف إن مثل هذا الوضع الخطير "يستوجب جهدا اضافيا لتحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة الاستثمار للسنوات القادمة، وكذلك الى بذل جهود وغير تقليدية مع الدول المانحة والشقيقة لشطب الديون، من قبل البعض وسداد ديون المملكة للآخرين، من قبل البعض الآخر، حتى لو كان ضمن خطة سداد طويلة الامد عند استحقاق أقساط هذه الديون".

وقال ان اللجوء الى جملة من الاجراءات التقليدية ضمن خيارات محدودة "قد يؤدي في المدى المتوسط الى المزيد من المشكلات وستكون لها اثار عكسية على النشاط الاقتصادي، وزيادة

الاستثمار الاجنبي المباشر، وحث الاستثمار القائم على مواصلة نشاطه، وعدم تسربه الى الخارج".

ونوه الرفاعي إلى أن زيادة الإيرادات "لن تتأتى إلا من خلال تحسين المناخ الاستثماري، وزيادة الاستثمار، أما زيادة الضرائب والرسوم فتساهم في تعميق الأزمة، وإن حماية الطبقة الوسطى وتدعيم مكانتها واستعادة دورها الريادي في الحياة العامة، أمر في غاية الأهمية للحفاظ على استقرار الوطن وازدهاره، وأن واجب تنمية المحافظات وفق خطة وطنية شاملة لا يمكن أن يتأتى دون ترجمة واضحة في خطة الموازنة العامة وعلى أسس ومعايير قابلة للتنفيذ وضمن برامج زمنية محددة تتيح المساءلة والتقييم".

وقال أن الأوان للبدء في تنفيذ برنامج اللامركزية أو الحكم المحلي في المحافظات، بحيث يكون لكل محافظة مجلسا محليا منتخبا، يشارك في صنع القرارات المتعلقة بتنمية المحافظة، ويحدد أولويات المشاريع والانفاق عليها في المحافظة، ويراقب أداء الأجهزة الحكومية المحلية وسلامة تنفيذ المشاريع. مؤكدا أن هذا التوجه "سيكون له نتائج إيجابية ليس فقط في إشراك سكان كل محافظة في اتخاذ القرارات التنموية المتعلقة بمحافظتهم، ولكنه أيضا سيمكن مجلس النواب من التفرغ لدوره الدستوري في التشريع والرقابة والابتعاد عن قضايا الخدمات في المحافظات".

وبين الرفاعي أن هذا كله يحتاج إلى خطة عمل واضحة، وإلى إصدار قوانين تنظم كل ما يتعلق باللامركزية، وإلى تعديل العديد من القوانين النافذة، وبالطبع يجب أن يتم كل ذلك قبل بحث قانون انتخاب جديد لمجلس النواب. معتبرا ان ما فعله رئيس الوزراء عندما قرر مؤخرا عدم الاستعجال الحكومي بتقديم مشروع قانون انتخاب جديد في هذه المرحلة "هو امر حسن"، وقال "أمل أن يكون ذلك بعد تبني مشروع اللامركزية وتنفيذه بالإضافة إلى قانون أحزاب برامجية جديد".

وأكد ضرورة تحديد أولويات المشاريع ضمن الموازنة العامة للدولة، للسنوات القادمة وبحيث تكون الأولوية القصوى للمشاريع التي توظف أكبر عدد ممكن من الأردنيين، وتكرس الشراكة الحقيقية المنهجية مع القطاع الخاص، من خلال الحوافز والمشاريع الرأسمالية والممولة من المنحة الخليجية، لتأخذ هذه المنحة مكانها الأنسب في عملية اقتصادية منتجة تكفل خلق فرص عمل جديدة حقيقية ودائمة لاستيعاب الشباب وتوجيه طاقاتهم نحو الإبداع والتميز بدلا من استنزافها في مشاريع غير منتجة.





## العين الرفاعي: الوضع الاقتصادي مقلق.. ويجب وقف تدفق اللاجئين

قال رئيس الوزراء الأسبق رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الأعيان سمير الرفاعي أن الأردن استطاع بحنكة وحكمة جلالة الملك عبد الله الثاني وبكفاءة مؤسساتنا الوطنية ووعي المواطن وما امتازت به المعارضة الوطنية من حس بالمسؤولية من تجاوز التحديات التي أدت إلى انهيارات في منظومات الأمن الإقليمي.

وأضاف الرفاعي خلال محاضرة ألقاها في كلية الدراسات الدولية في الجامعة الأردنية اليوم بحضور رئيس الوزراء الأسبق الدكتور معروف البخيت ورئيس الجامعة الدكتور اخليف الطراونة أن الأردن تمكن في هذه البيئة المضطربة من تحقيق إصلاحات سياسية مهمة وأن يحدد اتجاهه وخياراته وإجراء الاستحقاقات الدستورية والقانونية الديمقراطية بالحد الأعلى من النجاح

وحدد الرفاعي التحديات التي تواجه الأردن داخليا وخارجيا لتشمل الأوضاع السياسية الأمنية في دول الجوار وتطورات الأزمة السورية، وضعف الواقع العربي وتبدل سلم أولوياته وتراجع التضامن العربي، والتطورات الأخيرة على صعيد التسوية الفلسطينية-الإسرائيلية، وتهديد المنظمات والجماعات الإرهابية المتطرفة، والتحديات الاقتصادية الداخلي وواقع المالية العامة للدولة وتراجع الاستثمار، وتراجع دور الطبقة الوسطى وقدرتها على القيام بدورها الوطني والريادي، وتراجع الشعور لدى المواطنين بالعدالة التنموية خصوصا في المحافظات.

وأشار الى أن الأردن استطاع ان يحافظ على موقفه الوطني والقومي والابتعاد التام عن أي تدخل في الشؤون الداخلية للأشقاء وكان الموقف الاردني تجاه الوضع في سوريا، فالاردن ما زال حريصا على إدامة العلاقات العربية الأخوية مع دول الجوار التي تربطه معها روابط تاريخية ومستقبلية ومصالح مشتركة.

وقال أن للأردن مصلحة كما لسوريا في وحدة الاراضي السورية وسلمها الاهلي واستقرارها وازدهارها، إلا انه وجد نفسه امام استحقاقات صعبة وكبيرة وفي مقدمتها ملف اللاجئين السوريين وبكل ما يترتب عليه من تبعات اقتصادية واجتماعية وأمنية مع تنامي حالة من التذمر والقلق لدى الأردنيين عموما من عدم وجود آفاق قريبة لأي حل ولعودة الأشقاء السوريين لبلدهم.

وزاد الرفاعي لقد كان واضحا منذ البداية أن الأزمة السورية ستطول، وأن الحسم العسكري الميداني غير وارد ولا حل لها إلا سلميا وبعملية سياسية ترعاها وتتوافق عليها الأطراف الدولية والاقليمية والمحلية، ولكن يبدو إن الحل السلمي السياسي للأزمة السورية ما زال بعيدا وبالتالي فلا بد لنا من التعامل مع ملف اللاجئين بالقدر الأكبر من الوضوح والحسم وقبل اي شيء لا بد من وقف فوري لعملية التدفق او التسرب باتجاه الاردن وكذلك وقف عمليات التسلل من المخيمات المخصصة الى المحافظات التي باتت تشكو من ضغط اللاجئين ومنافستهم للأهالي بفرص العمل والبنية التحتية وما إلى ذلك.

وتابع الرفاعي وفي ذات السياق فإن موقف الدولة الاردنية المنسجم مع ثوابتها ورسالتها لا يمكن الا ان يكون في الخندق المضاد للإرهاب والفكر التفكيري، أينما كان ومهما كانت عناوينه ومبرراته، فقيادتنا الهاشمية تجسد منذ فجر التاريخ الاسلامي عنوانا للاعتدال والتنوير والانفتاح واحترام القيم الانسانية والحوار، وهذا يستدعي إتخاذ كافة الإجراءات لتدعيم مناعة المجتمع الأردني ضد هذه الثقافة الطارئة وتأهيل المؤسسة الدينية الاردنية للقيام بدورها التنويري وكذلك بتطبيق القوانين التي تحد من هذه الظاهرة وتمنع انتشارها وكننا ثقة بقواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية في قدرتها على الدفاع عن الاردن وامنه واستقراره.

وعلى صعيد التضامن العربي قال الرفاعي فان التحدي الكبير للاردن يتمثل بغياب السند العربي القوي والمؤثر للشقاء الفلسطينيين في مسعايم الى التوصل لتسوية عادلة واقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، عاصمتها القدس الشريف، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين ضمن اطار الشرعية الدولية وقراراتها على ان يشمل هذا الحل جميع اللاجئين في الاردن وسوريا ولبنان وغيرها وكذلك حقوق الدولة المضيفة فالأردن له حق التعويض عن كلفة استضافة اللاجئين دون التعارض بين حقوق الأفراد وحق الدولة المضيفة.

ولفت الرفاعي الى ان للاردن ازاء قضية فلسطين بالاضافة الى الالتزام القومي كونها في الاصل قضية عربية التزاما خاصا بحكم الجوار والعلاقة التاريخية الخاصة بين الأردن وفلسطين لذلك فلكل واحدة من قضايا الحل النهائي (الحدود، القدس، اللاجئين، الامن، المستوطنات)، بعد اردني، ولا يقبل الاردن اية تسوية تهدد مصالحه الوطنية العليا.

وقال لقد وقف جلالة الملك عبد الله الثاني موقفا صلبا وحاسما ازاء حماية حقوقنا المترتبة على التسوية واكد جلالته مستثمرا جميع المنابر الدولية المتاحة وفي زيارته الأخيرة للولايات المتحدة الامريكية ولقاء القمة مع الرئيس اوباما على ضرورة ان تأخذ اية مبادرة او عملية سياسية بعين الاعتبار المصالح الأردنية العليا، والحقوق الفلسطينية التاريخية وفقا للشرعية الدولية وقراراتها ومرجعيات العملية السلمية، وتقوم الدبلوماسية الأردنية بجهود حثيثة ومكثفة للدفاع عن المصالح الأردنية والاطلاع عن كثب على كافة التطورات والمسارات لضمان مصالح الأردن في أية تسوية.

ودعا الرفاعي الى تمثين الجبهة الداخلية، ومواصلة طريق الاصلاح المتدرج الامن والمتفق عليه، ضمن عملية سياسية تكفل شراكة جميع القوى السياسية الفاعلة، وترفض منطلق الاستفراد مع استمرار قنوات الاتصال واللقاءات والتشاور مع مختلف مكونات الساحة السياسية وتجديد اليات الحوار، ومع وجود دور طليعي متقدم للبرلمان الاردني في عملية الحوار الوطني، وتحديد اية القضايا التشريعية، وعند النظر في القوانين النازمة للحياة السياسية والحريات العامة

وقال الرفاعي يبقى التحدي الاقتصادي هو الاصعب والاكثر ارتباطا بواقع الاردنيين الاجتماعي ومستوى حياتهم ودور الطبقة الوسطى ومستقبل التنمية وعدالة التوزيع وواقع المحافظات لافتا الى ان دراسة متخصصة للدين العام خلال الثلاث سنوات الماضية ستكشف بجلاء أن الدين العام قد ازداد من 11.5 مليار دينار الى ما يزيد عن 19 مليار دينار وهي زيادة مرشحة للارتفاع الى ما يزيد عن 21 مليار، نهاية العام الجاري وهذا الواقع مقلق بكل ما تحمله الكلمة من معنى. ولا يمكن ابداء القبول بالاستمرار في هذا النهج.. كما ان التعامل مع هذا الوضع الخطير من تزايد المديونية لن يؤدي الى تجاوز الحدود الامنة للدين العام فحسب بل الى ما هو اخطر من ذلك واعني هنا قدرة الاردن على الاستمرار في تمويل عجز الموازنة المستقبلية، ومن موارد جديدة وبشروط ميسرة او تفضيلية.

وحدة الإعلام والعلاقات العامة والثقافية

الجامعة الأردنية

هاتف 5355000 – 5355028 (962-6) فاكس: 5300426 (962-6) عمان 11942 الأردن  
Tel: (962-6) 5355000 - 5355028 Fax: (962-6) 5300426 Amman 11942 Jordan  
E-mail: pcrd@ju.edu.jo

واضاف إن مثل هذا الوضع الخطير، يستوجب جهدا اضافيا لتحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة الاستثمار للسنوات القادمة، وكذلك الى بذل جهود وغير تقليدية مع الدول المانحة والشقيقة لشطب الديون من قبل البعض وسداد ديون المملكة للاخرين من قبل البعض الاخر حتى لو كان ضمن خطة سداد طويلة الامد عند استحقاق أقساط هذه الديون.

إن اللجوء الى جملة من الاجراءات التقليدية ضمن خيارات محدودة قد يؤدي في المدى المتوسط الى المزيد من المشكلات وستكون لها اثار عكسية على النشاط الاقتصادي وزيادة الاستثمار الاجنبي المباشر وحث الاستثمار القائم على مواصلة نشاطه وعدم تسربه الى الخارج.

ونوه الرفاعي إلى أن زيادة الإيرادات لن تتأتى إلا من خلال تحسين المناخ الاستثماري وزيادة الاستثمار، أما زيادة الضرائب والرسوم فتساهم في تعميق الأزمة، وإن حماية الطبقة الوسطى وتدعيم مكانتها واستعادة دورها الريادي في الحياة العامة أمر في غاية الأهمية للحفاظ على استقرار الوطن وازدهاره، وأن واجب تنمية المحافظات وفق خطة وطنية شاملة لا يمكن أن يتأتى دون ترجمة واضحة في خطة الموازنة العامة وعلى أسس ومعايير قابلة للتنفيذ وضمن برامج زمنية محددة تتيح المساواة والتقييم.

وقال أن الأوان للبدء في تنفيذ برنامج اللامركزية أو الحكم المحلي في المحافظات بحيث يكون لكل محافظة مجلس محلي منتخب، يشارك في صنع القرارات المتعلقة بتنمية المحافظة ويحدد أولويات المشاريع والانفاق عليها في المحافظة، ويراقب أداء الأجهزة الحكومية المحلية وسلامة تنفيذ المشاريع مؤكدا أن هذا التوجه سيكون له نتائج إيجابية ليس فقط في إشراك سكان كل محافظة في اتخاذ القرارات التنموية المتعلقة بمحافظتهم، ولكنه أيضا سيمكن مجلس النواب من التفرغ لدوره الدستوري في التشريع والرقابة والابتعاد عن قضايا الخدمات في المحافظات.

وبين الرفاعي أن هذا كله يحتاج إلى خطة عمل واضحة وإلى إصدار قوانين تنظم كل ما يتعلق باللامركزية وإلى تعديل العديد من القوانين النافذة وبالطبع يجب أن يتم كل ذلك قبل بحث قانون انتخاب جديد لمجلس النواب، وحسنا فعل دولة رئيس الوزراء عندما قرر مؤخرا عدم الاستعجال الحكومي بتقديم مشروع قانون انتخاب جديد في هذه المرحلة وأمل أن يكون ذلك بعد تبني مشروع اللامركزية وتنفيذه بالإضافة إلى قانون أحزاب برامجية جديد.

وأكد الرفاعي ضرورة تحديد أولويات المشاريع ضمن الموازنة العامة للدولة، للسنوات القادمة وبحيث تكون الأولوية القصوى للمشاريع التي توظف أكبر عدد ممكن من الأردنيين، وتكرس الشراكة الحقيقية المنهجية مع القطاع الخاص، من خلال الحوافز والمشاريع الرأسمالية والممولة من المنحة الخليجية لتأخذ هذه المنحة مكانها الأنسب في عملية اقتصادية منتجة تكفل خلق فرص عمل جديدة حقيقية ودائمة لاستيعاب الشباب وتوجيه طاقاتهم نحو الإبداع والتميز بدلا من استنزافها في مشاريع غير منتجة.

ودار خلال المحاضرة التي حضرها عدد الوزراء السابقين وأعضاء هيئة التدريس وحشد من طلبة الجامعة مداخلات حول قضايا محلية وارتباطها مع قضايا اقليمية وعالمية



## **Economic challenges among Jordan's major concerns — former PM**

The economy remains Jordan's biggest concern due to its direct influence on the living conditions of Jordanians, especially the middle class, a senator said on Wednesday.

“Jordan will remain open to all possible energy markets,” Senator Samir Rifai said in a lecture at the University of Jordan, adding that diversifying resources is aimed at cutting down the energy bill.

To avoid the “expected” increase in the Kingdom's public debt to JD21 billion by the end of this year, Jordan must exert more effort in attracting investments, according to Rifai.

Priority should be given in the state budget to projects that employ large numbers of Jordanians and adopt “real” partnerships with the private sector, the former prime minister noted.

“Increasing taxes and fees, however, will deepen the problem,” he said, adding that the middle class should return to its “pioneering” position.

Addressing Jordan's internal and external challenges, Rifai stressed the importance of sustaining “open channels of communication” with groups and parties across the political spectrum, urging young Jordanians to participate in political life.

In a step to encourage decentralisation, he suggested the formation of elected local councils in governorates to contribute to the decision-making process.

Rifai said regional unrest, the lack of solidarity among Arab countries and developments in the Palestinian-Israeli negotiations are some of the Kingdom's major external challenges.

“A peaceful political solution to the Syrian crisis is not likely to take place anytime soon,” he said, highlighting Jordan's need for “clearness and

decisiveness” in dealing with the issue in a way that halts the influx of refugees to the Kingdom.

Rifai reaffirmed the Kingdom’s commitment to the Palestinian conflict.

“The lack of strong and influential Arab allies to [support] the Palestinians in their attempt to reach a fair settlement and establish an independent Palestinian state... adds to Jordan’s commitment to the historic and ties [with Palestine],” the senator said.

He added that if US Secretary of State John Kerry’s peace plans do not succeed, the political arena will witness other efforts to bring about peace between the Palestinians and the Israelis.

## 505 من الموظفين تم تعيينهم في عهد الطراونه و25 فقط من الجنوب



اميره الوريكات العدوان - صرح رئيس الجامعة الاردنية الدكتور اخليف الطراونه لطلبة نيوز بان جميع وظائف الجامعة سواء كانت اعضاء هيئه تدريس او وظائف اداريه يعلن عنها بالصحف اليومية وموقع الجامعة الالكتروني كما ويتم فيها مقابله اعضاء هيئه تدريس من قبل اقسام كليات ولجنه تعيين وقرار لجنه العمداء . اما بالنسبة للاداريين فيتم تعيينهم في الدوائر والوحدات من قبل قرار لجنه موظفين .

واكد الطراونه ان جميع الوظائف كانت بشكل رسمي واخذت موافقه من رئيس مجلس الوزراء .

وقال الطراونه ان عدد اعضاء هيئه التدريس المعينين جدد 174 منهم 7 من اقليم الجنوب و عدد الموظفين على عمال مياومه 151 منهم 9 من اقليم الجنوب

وبالنسبة لموظفي العقود قال انه ليس جميعهم تعيينات جديده حيث ان 180 منهم حول استكمال الشروط وجميعهم تم الاعلان عنهم و 9 فقط من اقليم الجنوب وعددهم 505 بشكل كامل

وبلغ عدد موظفين من اقليم الجنوب 25 فقط لا غير والموافقه كانت من لجنه مجلس الوزراء .

## "الأردنية" فرع العقبة تحتفل بعيد ميلاد القائد



شاركت الجامعة الأردنية فرع العقبة اليوم الأربعاء أبناء الأسرة الأردنية الواحدة الاحتفال بعيد ميلاد أعلى الرجال وأشرفهم نسبا، ورائد نهضته العلمية المباركة جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين وذكرى تولى جلالة سلطاته الدستورية.

وبدء الحفل الذي أقيم برعاية رئيس سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة الدكتور كامل محادين وبحضور نائب رئيس الفرع الدكتور حامد

البدور بالسلام الملكي ثم تلاوة من الذكر الحكيم كما اشتمل على فعاليات ونشاطات ثقافية وفنية ورياضية ومعارض للصور وللحرف اليدوية.

وقال الدكتور البدور في كلمته إن اردنية العقبة التي اقيمت بارادة ملكية سامية على هذا الثرى العربي الطاهر لتكون منارة للتعليم وبيتا للخبرة وداعما رئيسا للمجتمع المحلي ومشروع العقبة الخاصة وتلبي احتياجات المشاريع الاستثمارية من الايدي العاملة والكفاءات البشرية المؤهلة.

واكد د. البدور باننا في العقبة ديدننا رفع قيم الوفاء والانتماء والعطاء وهي المدينة الوحيدة على مساحة الوطن التي تحتضن فسيفساء الاردن من كل مدنه وقراه وبواديه ولهذا فالاردنية كصرح حضاري يشع بالنور ستبقى مخلصا لقيم العلم والتعليم والمعرفة لتبقى كما ارادها جلالة مشروعا ناقلا ومؤثرا في مجمل جوانب الحياة في مدينة العقبة.

وهذه الجامعة التي وضع حجر اساسها جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين بيديه الكريمتين لتكون منارة للعلم وبيتا للخبرة ومونلا لطلاب المعرفة والبحث العلمي وداعما رئيسا للمجتمع المحلي للنهوض به وتطويره والتفاعل الايجابي معه.

وأضاف "نحن كبرنا والوطن مع الهاشميين ورسمنا أحلامنا وحاضرنا ومستقبلنا معهم وبهم وعبرنا معهم أزمنة صعبة من النهوض والحروب والانكسارات والانتصارات، وها نحن نكمل الدرب مع عميدهم جلالة الملك عبدالله الثاني، لنضيف الانجاز والإعمار على ما تحقق بكل ثقة وعزيمة وإصرار".

وقال لا بد لنا بهذه المناسبة الا ان نكون كما ارادنا القائد وجهة للحضارة نعبر عن انسانية الشعب الاردني وحصافة رأيه فالاردن اصبح محجا لطلبة العلم والاعلاج والامن والاستقرار بفضل رؤية قيادته الهاشمية الحكيمة التي بذلت في سبيل الامة والوطن ما لا يعدل ملكاً ولا مالاً وإنما هو رسالة قاموا بها نحو الأمة منذ النبي محمد عليه الصلاة والسلام فكانوا نموذجا للصدق والوفاء والالتزام

بقضاياها العامة مبتعدين كل البعد عن الإقليمية والفئوية والطائفية حتى أضحي الأردن جزيرة آمنة في وسط إقليم ملتهب.

والقت الطالبة بشرى القرارة قصيدة شعرية عبر تفيها عن اعتزاز الأردنيين بقيادتهم الهاشمية وسعيهم للارتقاء بحياة المواطن الاردنية والحفاظ على كرامته وتقديم الأفضل لرفع سوية معيشته.

وتلى ذلك فقرة موسيقية قدمتها فرقة موسيقات القوات المسلحة اشتملت على قطع فنية وطنية معبرين بألحانهم عن الوفاء للوطن والقائد وعرض لفنون القتال قدمتها مجموعة من منتسبي قوات الدرك وفقرة لكورال الجامعة الاردنية بعمان فيما اختتم فرق صقور الاردن الملكية الحفل بعرض اكروباتي حاز على اعجاب الجميع .

وعلى هامش الحفل الرئيس اطلع الحضور على المعرض الداخلي على انغام فرقة السمسسية والذي اشتمل على معرض لصور الهاشميين ومعرض للكتاب بالتعاون مع مديرية ثقافة العقبة وفقرات قدمها اتحاد الطلبة وعرض (داتا شو ) يبين الانجازات التي تحققت بعهد جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين ، اضافة الى معرض لكلية العلوم البحرية ومعرض لجمعية العقبة للقوارب الزجاجية وزاوية لمتحف العقبة للحياة التراثية وزاوية لجمعية الصيادين.

كما اطلع الحضور وبالتعاون مع ادارة مكافحة المخدرات على حافلة تحتوي مختلف اصناف المخدرات والعقاقير ومطويات تحذيرية تهدف الى توعية الطلبة بخطورة المخدرات .

وحضر الحفل عدد من كبار المسؤولين ومدراء الاجهزة الامنية وفعاليات القطاعين العام والخاص وطلبة الجامعة.



## استشارات "الأردنية" يحتفي بتخريج الدفعة الثانية من العاملين في جامعة طرابلس الليبية



احتفل مركز الاستشارات في الجامعة الأردنية اليوم بتخريج عدد من الدورات التدريبية شارك فيها الدفعة الثانية من موظفي جامعة طرابلس الليبية.

وجاءت الدورات المتخصصة في حقول التخطيط الاستراتيجي وأساليب العمل الإداري والموارد البشرية بهدف رفع كفاءة الكوادر البشرية العاملة في جامعة طرابلس وتعزيز إنتاجيتهم.

وقال مدير المركز محمد المعاقبة في كلمة له خلال الحفل: "إن المركز يحرص على تقديم خدمات منافسة وعالية الجودة في مجال التدريب والاستشارات والتعليم المستمر من خلال الخبرات والكفاءات المميزة لإعداد كوادر بشرية مؤهلة كل في مجال عمله".

وأضاف أن الدورات التي شارك فيها (70) موظف من مختلف المستويات الإدارية في جامعة طرابلس استمرت لمدة اسبوعين بواقع (30) ساعة تدريبية معتمدة لكل دورة.

ومن جانبه أعرب مدير العلاقات العامة في الملحقة الثقافية للسفارة الليبية جلال حداد عن شكره وتقديره لكافة القائمين على البرنامج التدريبي في المركز.

والتقى أحد المشاركين في الدورة إبراهيم السليطي كلمة ثمن من خلالها جهود الجامعة الأردنية ممثلة بمركز الاستشارات معبرا عن شكره وامتنانه للجامعة والقائمين عليها على الحفاوة وحسن الاستقبال.

وفي ختام الحفل سلم المعاقبة الشهادات للخريجين متمنيا لهم التقدم في مجال عملهم، وتحقيق الاستفادة المرجوة من تلقيهم للدورات.

## (الأردنية) تستضيف بني هاني ضمن برنامجها (ريادي أردني)



مطلقة برنامجها الجديد (ريادي أردني) الذي تستضيف خلاله أصحاب التجارب المتفوقة للحوار مع طلبتها، نظمت وحدة الإعلام والعلاقات العامة والثقافية في الجامعة الأردنية ظهيرة أول من أمس في مدرج الكندي التابع لكلية آداب الأردنية، لقاءً مفتوحاً مع رجل الأعمال الأردني رزق بني هاني مؤسس منتجع البحيرة.

بني هاني تحدث في باكورة نشاطات البرنامج الجديد لوحدة الإعلام

والعلاقات العامة والثقافية في الجامعة الأم، بصراحة وشفافية، محدداً للطلبة الذين تابعوا لقاءه، أربعة شروط للنجاح وتحقيق الأهداف والأمان والأحلام.

في هذا السياق يرى بني هاني أن رسم خطة استراتيجية واضحة تشكل المدمك الأول والأهم للوصول أخيراً إلى الهدف وتحقيقه. الجُلْد الحقيقي الصبور والمثابر، يعد، بحسب بني هاني، الشرط الثاني من شروط النجاح.

ومن شروطه أيضاً كما يذهب رجل الأعمال الذي بدأ صعوده التجاري اللافت في العام 1988 بمحل صغير مقابل جامعة اليرموك في إربد، استدان مبلغ افتتاحه (حوالي 1000 دينار) من الأهل والأصدقاء، التحلي بجرأة الإبداع، والقدرة على الريادة والابتكار، والذهن المتوقد لتقتق الأفكار الخلاقة في كل وقت وكل حين.

وأخيراً وليس آخرأ على كل ساع إلى النجاح وتمسك بفرص تحقيقه مهما كانت التحديات أن يظل، بحسبه، محتفظاً داخل وجدانه بـ (كُرت الفرصة الأخيرة) كما يصفه بني هاني، ألا وهو، كما يوضح، كُرت الإيمان بالله، والاستعانة به وإبقاء خيط التواصل بين الإنسان وبينه قائماً وعامراً باليقين والمصداقية والصلاح.

وفي سياق إجابته عن سؤال أحد الطلبة: ماذا قدمت للوطن؟ قال بني هاني صاحب عديد الاستثمارات ورئيس مجلس إدارة عدد من الشركات: يكفي أن أكثر من 1000 أردني يعملون في شركاتي وفي الحقول التي أعمل فيها وأقود نجاحاتها، واعدأ أنه رقم مرشح بشكل مضطرد للزيادة، خصوصاً في المرحلة المقبلة التي يتحضر لها بمزيدٍ من الأفكار الاستثمارية والمشاريع التنموية.

بني هاني كشف في سياق الصراحة التي وعد بها في مستهل اللقاء، أن مشروع منتجع البحيرة من مشاريعه التي واجهت تحديات لا يمكن وصفها ولا يمكن تخيلها، ولكنه ومستنداً إلى رؤيته الخاصة بالنجاح وتمسكاً بثوابته التي منها عدم الاستسلام لليأس وخوض غمار التحدي مهما تكالبت الصعاب، ذلل تلك الصعاب جميعها، وحول ما رأى كثير من المعنيين أنه لا يتعدى خيالاً مجنحاً فوق مكتب رجل أعمال، إلى حقيقة ممتدة على مساحة شاسعة (40 ألف متر مربع) من المنطقة المجاورة للبحر الميت.



## ملص تلتقي في (الأردنية) طلبة المدرسة النموذجية

بدعوة من وحدة الإعلام والعلاقات العامة والثقافية في الجامعة الأردنية، التقت الكاتبة سحر ملص ظهر أول من أمس الطلبة المبدعين في مدرستها النموذجية ودار بينها وبينهم حوار متعدد الآفاق حول معنى الكتابة الإبداعية وأهميتها وحولها وفضاءاتها.

ملص التي ختمت اللقاء بقراءة قصتها «الثلث»، سألت الطلاب والطالبات الذين حضروه: ما هو أجمل شيء في الحياة؟ وهو السؤال الذي تراوحت إجابات الطلبة عنه بين العائلة والوطن والرفقة والعدل والحرية والطاعة والعبادة.

الطلبة، وفي سياق إجاباتهم عن سؤالها أيهما يفضلون الإنسان الاجتماعي أم المنعزل، أجمعوا في اللقاء الذي قدمها فيه القاص الزميل رمزي الغزوي، وحضره مدير المدرسة د. علي بني أحمد، على أن الاجتماعي الذي يتواصل مع الآخرين أفضل. كما ذهب بعضهم إلى أن الاهتمام بالأمم الآخرين وأمالهم، يعد الرسالة الأهم التي يمكن أن يتبناها كاتبٌ ما.

حلم كل واحد من الطلبة، وآليات تحقيقه، وكذا موضوع الدفاع عن الآخرين وتبني قضاياهم، وتكامل أدوار الناس في الحياة، والعبر الواردة في قصص القرآن الكريم، ومدى استفادتها من تخصصها العلمي (الصيدلة وعلم الأعشاب) في كتاباتها الإبداعية في حقلَي القصة والرواية، وموضوعات أخرى، شكّل محاور في اللقاء الذي أظهر خلاله الطلبة تفاعلاً لافتاً مع طريقة إدارة ملص أوجه الحوار، وافقة ومتحركة بين مقاعد الطلبة، وموجهة كلامها لكل واحد منهم، وبما أشعرهم بحرارة إقبالها عليهم وسعيها لإيصال أفكارها حول أهمية القراءة وخصوصية الكتابة الإبداعية، ومثابرة المنخرطين فيها من أجل المغامرة والاختلاف.

ملص صاحبة 14 إصداراً إبداعياً وخمسة إصدارات لها علاقة بتخصصها الأكاديمي، قرأت في اللقاء قصتها «الثلث» المنحازة للأفق الإنساني، والمتناولة قصة جندي يعمل في قوات حفظ السلام، يتفاجأ أثناء تفقده إحدى القرى المنكوبة بسبب الحرب وتوزيعه القليل من الزاد على أهلها، بلوحة وضعت على شجرة بلوط أمام بيت قابع في أعلى التلة، وقد كُتِبَ عليها «كل الأشياء قابلة للبيع». يدخل الجندي البيت ليجد فيه عجوزاً تعرض، بسبب الحرب، أشياء بيتها، ما عدا تمثال هدية من ابنها الغائب، يفوضها عليه ويظل يرفع ثمنه إلى أن توافق العجوز على بيعه إياه بمبلغ مغر:

«مد يده وناولها النقود، أمسكتها بيدها وراحت تتحسسها، حمل التمثال لملم أشياءه القليلة ومضى باتجاه الباب يريد الخروج، وما أن تخطى العتبة حتى صفعته أشعة الشمس التي كانت تنسكب على تينة عارية.. استدار باتجاه العجوز التي كانت ما تزال تمسك بورقة النقود.. وفي عينيها تترقرق دموع.. حدّق في وجهها وقد تراءت له صورة أمّه.. مشى خطواتٍ صوبها، انحنى أمامها، أمسك بالتمثال ووضعه في حجرها، قبلها في رأسها، ومضى لا يلوي على شيء وسط ندائها كي يرجع ويسترد نقوده».

## عدد جديد من المجلة الثقافية



صدر في الجامعة الأردنية العدد 84 من المجلة الفصلية الموسومة بالثقافية التي يترأس تحريرها د. محمد شاهين يتصدر العدد الذي يقع في 168 ص الملف ، وهو عن العنف في مظاهره المتعددة. وقد كتب في هذا الملف كلٌّ من فيصل دراج، وتشومسكي، وباتريك بارندر، وسو صباغ. وتناول محمد عصفور بعض الأنظار في رواية أمبرتو إيكو ( اسم الوردة ).

وفي باب الدراسات تضمن العدد دراسة لماهر هلال عن التناسخ، وهل هو ثقافة أم مثاقفة.

وفي باب الحوارات نقرأ حواراً مع الشاعر أحمد عبد المعطي حجازي، وآخر مع الناقد جابر عصفور. وقد أجراهما رئيس التحرير. وفي باب أقواس نقرأ عن مقالات إحسان، عباس بين تجاذبات الحداثة وتأصيل الخطاب لإبراهيم خليل. وفي باب الفنون نقرأ مقالتي إحداهما بقلم رئيس التحرير عن المبدع رافع الناصري الذي توفي ودفن في منفاه. والثاني عن شيموس هايني آخر شعراء إيرلنده الكبار لفخري صالح. وقد تضمن العدد مراجعات لكل من علي محافظة وخليل الشيخ وحسين ياغي وعائدة وكيلة.

يذكر أن المجلة في السنوات الأربع الأخيرة تجتذب اهتمام الأوساط العلمية والأكاديمية، وقد أشاد بمستواها العلمي، والفني، عدد من كبار الأدباء واللغويين منهم نعوم شومسكي.



2014/2/27

الخميس

طلبة نيوز



### وزير التعليم العالي يوافق على إجراء مناقلات بين الجامعات لطلبة «الشتوية»

وافق وزير التعليم العالي والبحث العلمي، رئيس مجلس التعليم العالي الدكتور امين محمود على إجراء مناقلات بين الجامعات للطلبة الذين رشحوا للقبول من خريجي الدورة الشتوية.

واشترطت الموافقة بأن تكون ضمن الحدود الدنيا لمعدلات القبول التنافسية الى جانب توفر الشواغر. وعمت الوزارة على جميع رؤساء الجامعات الرسمية أمس الموافقة على إجراء المناقلات والبدء بإستقبال الطلبات.

وكانت وحدة تنسيق القبول الموحد رشحت للقبول (3736) طالبة وطالبة من خريجي الدورة الشتوية الحالية لامتحان الثانوية العامة بالجامعات بداية الفصل الثاني.